

## تمهيد

الحرية والكرامة الإنسانية هي أعلى القيم التي يمكن للبشرية أن تتعمق بها. ولقد خاضت الشعوب التي سبقتنا في هذا المضمار معارك وحروب فكرية وسياسية مريرة حتى تتعمق بما توصلت إليه من إنجازات كأظمة ديمقراطية، ترعى حقوق مواطنيها وتحافظ على كرامتهم.

وفي الكويت - هذا البلد الصغير- فإن روح الممارسة الديمقراطية بدأت منذ عام ١٧٥٢م، عندما وافق المجتمع في تلك الفترة على تنصيب آل الصباح حكماً على الكويت عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى. فحكم العائلة الحاكمة أتي عن طريق ديمقراطي أشبه بما يعرف اليوم بالانتخابات، حيث وافقت الأغلبية من سكان الكويت على من سيحكم هذا المجتمع الصغير البسيط، وهكذا حصل الكويتيون على ما أرادوا دون أن يفرض عليهم حاكم، وكانت تلك المبايعات هي اللبنة الأولى في صرح النظام الديمقراطي في الكويت.

وشعب الكويت هو أول شعب خليجي انتخب مجلساً تشريعياً عام ١٩٣٨، وهو الذي سارع عقب الاستقلال عام ١٩٦١ إلى إرساء قواعد الحكم المؤسسي ليتحول المجتمع القبلي إلى مجتمع الدولة بنظامه السياسي المتكامل وبسلطاته الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما أن الكويت هي الدولة الأولى في منطقة الجزيرة العربية التي تضع دستوراً ويكون لها مجلساً منتخباً للأمة يشكل صرحاً قوياً من صروح الديمقراطية بكل أبعادها ومعانيها.

ولقد وضع دستور الكويت الضوابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية وضمان الحريات الأساسية للمواطنين، وحدد الأدوار والمهام بما يكفل التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ونجح مجلس الأمة في أن يكون الأداة الديمقراطية التي أتاحت للجميع فرصة التعبير والمشاركة في صنع القرارات، ونجح كمؤسسة تشريعية حقيقية أفرزت للمجتمع الكويتي المؤسسات والآليات السياسية التي أسهمت في دفع مسيرة التطور التي شهدتها الكويت.

ولعل أهم ما يميز الممارسة الديمقراطية الكويتية هو استمرارية روح التلاحم حتى في أشد حالات التوتر والأزمات التي مرت بها الكويت كدولة ونظام. تجسد هذا التلاحم بصفة خاصة إثر الاحتلال العراقي للكويت حين عبّر الكويتيون في مؤتمر جدة في أكتوبر ١٩٩٠م عن وقفهم الثابتة صفاً واحداً خلف قيادتهم الشرعية. كما تجلّت تلك الروح أثناء أزمة انتقال الحكم التي طرأت بعد وفاة المغفور له الشيخ / جابر الأحمد الصباح في ١٥ يناير ٢٠٠٦، حين توافق نواب الشعب على تنحية المغفور له الشيخ / سعد العبد الله السالم الصباح من منصب الإمارة وتقديراً لظروفه الصحية وتفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة، ومن ثم بايع مجلس الأمة - وبالإجماع- رئيس مجلس الوزراء آنذاك سمو الشيخ / صباح الأحمد الصباح ليصبح أميراً للبلاد في ٢٩ يناير ٢٠٠٦م.

إن للكويت سجلاً حافلاً بالمشاركة السياسية وعلى المفكرين ورجال السياسة النظر إلى التجربة الكويتية وتقويمها من المنطلق العربي الإسلامي، وليس من المنطق الغربي الذي يضع معايير وشروطاً محددة للممارسة الديمقراطية، بل يجب تقويمها حسب المعايير والأسس العادلة آخذين بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والحضارية والسياسية والدينية، حتى يأتي التقييم موضوعياً ومنطقياً.

لقد تعاهد من تولوا سدة الحكم عبر الزمان على الالتزام بأسلوب الحوار والتفاهم والشورى كمنهج لاستقرار الحكم وشرعيته، ومن هنا يجب أن نفهم التجربة الديمقراطية الكويتية على أنها ديمقراطية نابعة من عقيدة الشعب الكويتي المسلم وتاريخه وبيئته الخاصة. وقد شكلت هذه العوامل صيغة متميزة من الممارسات الديمقراطية التي تتنوع فيها الآراء والتوجهات وتمارس جميعها في إطار من الحرية والود والتسامح والشورى وسيادة القانون.